مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 11 العدد: 01 السنة 2022 ص 804 - 823

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول:2021/05/24

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصاد (2002-2020)

The reality of small and medium enterprises in Algeria and their role in achieving economic development (2002-2020)

تلي سيف الدين*[1]، رابح كارش[2]، محمد معطاالله[3]

[1]جامعة تامنغست (الجزائر) ، telli.seif@yahoo.com

[2]جامعة تامنغست (الجزائر)، rabahkareche2017@gmail.com

[3]جامعة تامنغست (الجزائر)، maatallah_mohammed@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية المتعلقة بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، في توفير مناصب شغل، في القيمة المضافة وأخيرا المساهمة في تنمية الصادرات. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتطرق لدورها في تحقيق التنمية المحلية.

توصلت الدراسة إلى أنّ هذه المؤسسات مازالت تقاوم من أجل البقاء والاستمرارية، رغم المشاكل والصعوبات والعوائق التي تحيط بها، حيث استطاعت نسبة كبيرة منها تجاوز المشاكل والتحديات، وتمكنت من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين ورفع مؤشرات القيمة المضافة، الميزان التجاري، العمل على تدنية مستويات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، مناصب التشغيل، القيمة المضافة.

*المؤلف المرسل

Abstract:
This study aims to diagnose the reality of small and medium enterprises in achieving economic development through a set of quantitative indicators related to the contribution to the gross domestic product, the provision of jobs, the added value and finally the contribution to the development of exports.The descriptive and analytical approach was adopted by describing and analyzing the reality of small and medium enterprises in Algeria and addressing their role in achieving local development. The study found that these institutions are still resisting for survival and continuity, despite the problems, difficulties and obstacles that surround them, as a large proportion of them were able to overcome problems and challenges, and were able to contribute to economic and social development by improving and raising the indicators of added value, the trade balance, working on Reducing unemployment levels and improving the standard of living for individuals.
Keywords: small and medium enterprises, economic development, employment positions, added value.

مقدمة:

نتيجة ما يعيشه العالم اليوم من أزمة من جراء تداعيات جائحة كورونا المستجد خاصة بعد انخفاض إيرادات النفط التي عصفت بكل اقتصاديات الدول و الجزائر أحداها حيث أثر تأثيرا جليا من خلال انكماش الاقتصاد بنسبة 3.9 **%** في الربع الأول من العام الحالي بعد نمو بنسبة 1.3 **%** في نفس الفترة من عام 2019، إضافة إلى تدني قطاع الطاقة بنسبة 13.4 **%** في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، أي ما يقرب من ضعف الانكماش الذي بلغ 7.1 **%**سنة2019، وانخفاض عائدات الطاقة بنسبة 26**%** في الأشهر الثلاثة الأولى من 2020 بسبب تراجع الإنتاج والصادرات، وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية جراء تفشي كورونا أسفرت عن انحسار سوق النفط العالمية مما قلص صادرات الجزائر للعام الجاري بنسبة 7.5%، وبالتالي انخفاض مداخيل قطاع

النفط إلى 20.6 مليار دور مقابل 37.4 مليار دولار كانت متوقعة في الموازنة العامة الأولى لـــ 2020.

و بسبب استمرار تهاوي أسعار النفط المنخفضة ومواطن الضعف الهيكلية، صاحبه ذلك تراجع الناتج الداخلي الخام من 5.2% السنة الحالية مقابل 6.2 لسنة 2021 كما توقع انكماشا في الاقتصاد الجزائري بنسبة 6.4% خلال 2020[1].

من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية، تراهن الجزائر اليوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي والفوز في معركة العولمة. حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الدعامات الأساسية لأي اقتصاد، ومدخلا رئيسيا من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تساهم في خلق القيمة المضافة، زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، الحد من معدلات البطالة، بالإضافة إلى الرفع من قيمة الصادرات، ولهذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لهذه المؤسسات وتشجيعها نتيجة فعاليتها الاقتصادية ومساهمتها الكبيرة في رفع الدينامكية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي.

إشكالية البحث: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصاد ؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث للاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتكمن أهمية البحث في أنه يعالج موضوعا من أهم الموضوعات على الساحة الاقتصادية في الجزائر

منهج البحث: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتفسير مختلف المفاهيم النظرية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**PME**)، وكذلك توضيح دور (**PME**) في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات العديد من دول العالم، إذ تمثل 99% من مجموع المؤسسات في أوروبا وتساهم بنسبة 77% في التشغيل فيها[2] ، وسيتم فيما يلي عرض لواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

1.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– يعرفها صندوق النقد الدولي: هي المؤسسة التي تستخدم اقل من خمسة (05) عمال تعتبر مؤسسة صغيرة، أما المؤسسة المتوسطة تستخدم من خمسة (05) إلى تسعة عشر (19) عامل، وتصنف بأنها كبيرة عندما تستخدم أكثر من عشرون (20) عامل أو أكثر.

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال سنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	01-09	100.000	100.000
مؤسسة صغيرة	09-49	3.000.000	3.000.000
مؤسسة متوسطة	50-299	15.000.000	15.000.000

المصدر: مراد اسماعيل، لحسن جديدن، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ،جامعة أم البواقي، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص127.

– تعريف الجزائر (PME): الجزائر مثلها مثل الدول الأخرى الذي غاب عليها تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اصدر المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه والموافق 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية (PME)، فحسب المادة الخامسة من هذا القانون عرف (PME)"مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي

(200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار "[3].

المادة السابعة من القانون السابق عرفت (PME)" مؤسسة تشغل من واحد (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمالها اقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار". غير أن قانون 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ والموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية (PME)، حافظ على نفس التعريف السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعداد عمالها، بينما تغير رقم أعمالها، وهذا حسب المادة الخامسة "لا يتجاوز رقم أعاملها السنوي أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري"[4]. ويمكن تلخيص التعريف في الجدول رقم (02):

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	مابين 200 مليون دج و02 مليار دج	مابين 100 مليون دج و 500 مليون دج

المصدر: المواد 05- 06- 07 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر، ص06.

2.2 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر:

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل بالموازاة مع التغيرات الاقتصادية والإصلاحات لتطويرها وتنميتها ويمكن ذكر أهم المراحل كما يلي:

– المرحلة الأولى (1962–1979): لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وبعد الاستقلال، ونتيجة لهجرة الفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي لإعادة تشغيل المؤسسات وتسييرها، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة[5].

– المرحلة الثانية (1980–1993): بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الإصلاحات الهيكلية الخاصة بالاقتصاد الوطني تمثلت في المخطط الخماسي الأول(1980–1984) والمخطط الخماسي الثاني(1985–1989)، عن طريق إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة.

وبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وتحرير التجارة الخارجية واستقلالية المصارف التجارية وتحرير الأسعار شهدت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، ثم صدر بعد ذلك قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي في 05أكتوبر 1993 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب وتحرير الاقتصاد.

– المرحلة الثالثة (2001–2019): أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الخاص بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والقانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا الخير الذي يهدف إلى تحديد التدابير

اللازمة لدعمها وترقيتها في إطار منسجم، وتجديد الإبداع والتجديد وتسهيل الحصول على الخدمات المالية.والجدول التالي يمثل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[6].

جدول رقم (03): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2003-2019

السنوات	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية	صناعة تقليدية	المجموع
2003	207949	788	79850	288587
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	851414	262	241494	1093170
2019	918542	243	274554	1193339

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة تزايد وتطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث انتقلت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1193339 مؤسسة مع نهاية 2019، وهذا نتيجة السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف تطوير هذا القطاع من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية وتهيئة الظروف الملائمة لنشاطاتها، وإتباع جملة من الإجراءات كصدور برنامج الدعم التي كان لها اثر كبير على ترقية وتحسين المؤسسات وإعطاء القطاع دوره الحقيقي في إنعاش الاقتصاد، وصدور مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسنوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): التطور العددي للمؤسسات في الجزائر من (2010 إلى 2019)

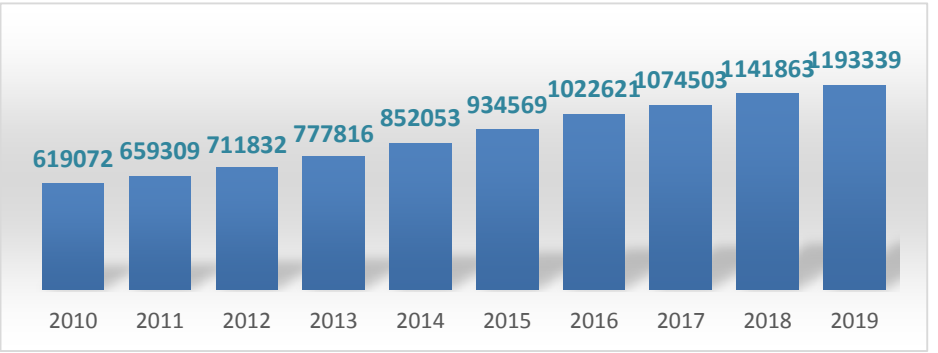

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم، رقم: 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36.

من خلال الشكل نستنتج أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من الفترة (2010 إلى 2019) ويمكن تفسير هذه الزيادة إلى تشجيع الدولة الجزائرية لقطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسهيلات التي يحظى بها المستثمر لإنشاء المؤسسات من خلال المؤسسات الدعم.

2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- توزيع حسب نوع القطاع وشخصيتها القانونية: يمثل الجدول رقم (04) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع القطاع التي تنتمي إليه، وحسب شخصيتها القانونية في الجزائر، حيث نلاحظ هيمنة القطاع الخاص بنسبة بلغت 99,98%، إذ يتشكل هذا القطاع من 56,28% من الأشخاص المعنويين و43,70% من الأشخاص الطبيعيين، كذلك تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنتمي إلى القطاع العام ما نسبته 0,02% من المجموع الكلي لهذه المؤسسات.

الجدول (04): توزيع (PME) حسب نوع القطاع وشخصيتها القانونية (2019)

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
القطاع الخاص	الأشخاص المعنويين	659573	%56,28
	الأشخاص الطبيعيين:	512128	%43,70
	المهن الحرة	243759	%20,80
	الصناعات التقليدية	268369	%22,90
المجموع الجزئي الأول		1171701	%99,98
القطاع العام	الأشخاص المعنويين	244	%0,02
المجموع الجزئي الثاني		244	%0,02
المجموع الكلي		1171945	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (وزارة الصناعة و المناجم، 2020)

- توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب حجمها: يمثل الجدول رقم (05) توزيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها في الجزائر سنة 2019، حيث

نلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة بلغت 97%، لتليها المؤسسات الصغيرة بنسبة بلغت 2,6%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة بلغت 0,4%.

الجدول رقم (05): توزيع (PME) حسب حجمها في الجزائر (2019)

نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة (%)
مؤسسة صغيرة جدا (عدد عمال أقل من 10)	1136787	**%97**
مؤسسة صغيرة (عدد عمال من 10 إلى 49 عامل)	30471	**%2,6**
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 50 إلى 249 عامل)	4688	**%0,4**
المجموع	1171945	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الصناعة و المناجم، 2020)

– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعنوية) حسب نوع النشاط: يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بصفة خاصة على خمسة (05) قطاعات رئيسية موضحة في الجدول أدناه الذي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط وذلك في نهاية عام 2019.

الجدول رقم (06): توزيع (PME) المعنوية حسب نوع النشاط في الجزائر سنة 2019

مجال نشاط (PME)	(PME) الخاصة	(PME) العمومية	المجموع	النسبة
الزراعة	7275	93	7368	%1,12
الطاقة، المناجم و الخدمات التابعة	3032	3	3035	%0,46
البناء و الأشغال العمومية	188275	15	188290	%28,54
الصناعات التحويلية	102055	73	102128	%15,48
الخدمات	358936	60	358996	%54,41
المجموع	659573	244	659817	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الصناعة و المناجم، 2020)

يمثل الجدول رقم (06) توزيعا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعنوية) حسب نوع النشاط في الجزائر سنة 2019، حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تنتمي إلى خمسة قطاعات للنشاط، إذ يأخذ نشاط الخدمات الحصة الأكبر بنسبة قدرها 54,41 %، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة قدرها 28,54 %، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15,48 %، فقطاع الزراعة بنسبة 1,12%، و أخيرا قطاع الطاقة و المناجم بنسبة 0,46 %.

- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة: إن معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد الدولة على رسم سياستها وإستراتيجيتها الخاصة بهذا القطاع حسب احتياجات الولايات التي تنتشر فيها هذه المؤسسات. كما أنها تساهم في معرفة مناطق الخلل من أجل بعث التنمية المحلية وتوفير مناصب شغل، والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية:

الجدول (07): توزيع (PME) حسب المنطقة في الجزائر سنة 2019

المنطقة	عدد (PME)	النسبة (%)
الشمال	817806	**%**69,78
الهضاب العليا	257558	**%**21,98
الجنوب	96581	**%**8,24
المجموع	1171945	**%**100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الصناعة و المناجم، 2020)

يمثل الجدول رقم (07) توزيعا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة في الجزائر سنة 2019، حيث نلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات تتمركز في الشمال بنسبة قدرها 69,78 **%**، تليها المؤسسات التي تتمركز في الهضاب العليا بنسبة قدرها 21,98**%**، و أخيرا المؤسسات التي تتمركز في الجنوب بنسبة قدرها 8,24**%**.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وفي ما يلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني لسنة 2019.

3.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:

شهد هذا القطاع منعرجا هاما بصدور مرسوم توجيهي حامل لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معززا بمواد تفصيلية تدل على تجند للنهوض بهذا القطاع اعترافا بأهميته، مبرزا دور السلطات لتشجيع عملية خلق مؤسسات من هذا الحجم، والشكل التالي يوضح مدى تطور هذه المؤسسات

الشكل (02): مساهمتها(PME) في توفير مناصب شغل خلال الفترة 2001-2019

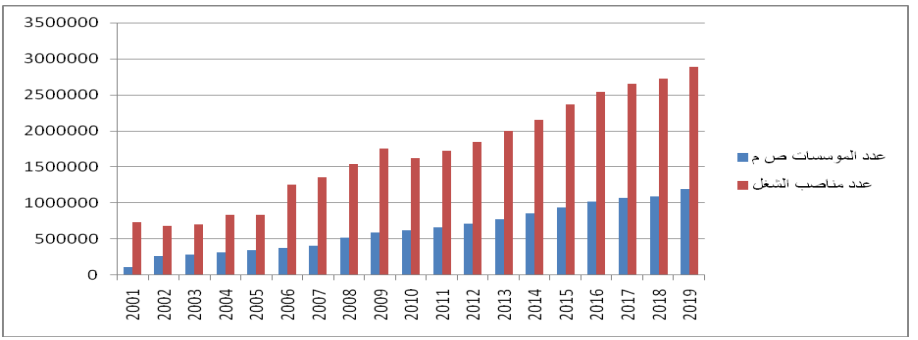

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة

من خلال منحى تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل (02)، نلاحظ إن هناك تطور كبير وتزايد في إنشاء المؤسسات (PME)، حيث كان عدد المؤسسات عند صدور القانون التوجيهي لها سنة 2001 حوالي 108671، ليصل عدد هذه المؤسسات سنة 2019 إلى 1193339 أي بمعدل تطور يقدر بـــ10.99%، كما قدر عدد المؤسسات سنة 2018 بـــ: 1093170 بمعدل تطور1.10 % ، وهذا التطور راجع إلى

الاهتمام الجاد والكبير من طرف الدولة لهذه المؤسسات للنهوض بالاقتصاد الوطني، إلى جانب التحولات التي مرت بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما نلاحظ أن هذه المؤسسات قد وفرت مناصب شغل، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من 737062 سنة 2001 إلى 2885651 سنة 2019 أي بزيادة قدرها 3.92% إذ تعكس هذه النسبة جهود الدولة في تطوير برامج التنمية لصالح هذه المؤسسات في إطار إستراتجية تهدف للرفع من مستويات التشغيل.

3.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تساهم المؤسسات (PME) بنسبة معتبرة حيث وصلت سنة 2017 إلى 54.62% في إجمالي الناتج الداخلي الخام، وتمثل نسبة مساهمة القطاع الخاص بـــأزيد من 85% من إجمالي مساهمة المؤسسات (PME) في الناتج الداخلي الخام، أما القطاع العام فيساهم بـــــــ أقب من 15% من إجمالي مساهمة المؤسسات (PME) في الناتج الداخلي الخام، والشكل الموالي يبين مساهمة كل من القطاعين العام والخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

الشكل (03): مساهمة القطاع العام والخاص للمؤسسات (PME) في الناتج الداخلي

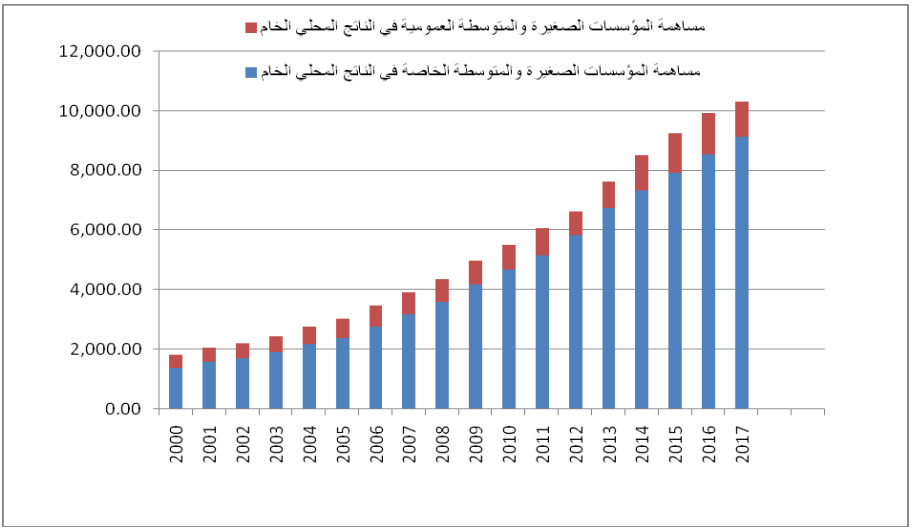

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار .

نلاحظ من الشكل البياني رقم (03) تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 2041.70 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 10649.97 مليار دج سنة 2017، أي بزيادة تقدر بـــــــ 421.62% في 17 سنة، حيث كانت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي الأكبر وذلك بنسب تتراوح بين 76% و 88%، بينما تتراوح نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بين 11% و24%، حيث هي الأخرى عرفت زيادة في كل فترة الدراسة ماعدا سنة 2012 ويرجع ذلك إلى خصخصة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

ويعتبر هذا التطور في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام مقبول حيث فاقت مساهمتها النصف في إجمالي الناتج الداخلي الخام، إلا أنه غير

كافي بالنظر إلى مداخيل الدولة خلال نفس الفترة، خاصة في إطار سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع.

3.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في المساهمة وبنسبة كبيرة في خلق القيمة المضافة وذلك حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنشط فيها والطبيعة القانونية التي تنتمي إليها.

تعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقوم بقياس المساهمة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تساهم بشكل كبير في تشكيل القيمة المضافة، والجدول التالي يوضح هذه المساهمة مبرزا مقارنتها مع مساهمة القطاع العام:

الجدول رقم(8): تطور القيمة المضافة خارج المحروقات للفترة 2014-2019

نوع القطاع	2014	2015	2016
القطاع العام	1187,93	1313,36	1414,65
القطاع الخاص	7338,65	7924,51	8529,27
المجموع	**8527**	**9237,87**	**9943,92**
نوع القطاع	**2017**	**2018**	**2019**
القطاع العام	1291,14	1362,21	1412,46
القطاع الخاص	8815,62	9524,41	10324,45
المجموع	**10106,76**	**10886,62**	**11736,91**

الوحدة: مليار دولار

يبرز الجدول رقم (8) أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تحظى بالحصة الأكبر، وهذه المساهمة في تزايد حيث بلغت سنة 2018 قيمة 9524,41 دولار أمريكي وهذه القيم معتبرة ينبغي تطويرها وتنميتها، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تعد مساهمتها ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص.

3.4 **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:**تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات كالآتي:

الجدول رقم(09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خلال خلال الفترة(2001-2017) **الوحدة: مليون دولار أمريكي**

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	45036	20357	24679
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40472	16581
2011	73489	46453	27036
2012	71866	47490	24376
2013	65917	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	37787	51501	-13714
2016	28883	46727	**-17844**
2017	37191	46057	**-10868**
2018	41797,32	46330,21	**4532,89**
2019	35823,54	41934,12	**4175,04**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول(09) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها دور في تحقيق فائض في الميزان التجاري وذلك خلال الفترة(2001-2014)،إلا أنه في السنوات الثلاث الأخيرة عرفت عجز وذلك لانخفاض في حجم الصادرات وفي المقابل ارتفاع في حجم الواردات ونظرا للأزمة النفطية التي عانت منها الجزائر بانخفاض أسعار البترول سنة2015 ،هذا ما جعل الميزان التجاري يعاني عجزا في السنوات الأخيرة.

تعتبر المحروقات أهم صادرات الجزائر حيث فاقت نسبتها في سنة 2017 إلى 96% من إجمالي الصادرات، بينما الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى نسبتها 4%، والجدول الموالي يبين نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خلال الفترة 2001-2017:

الشكل رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بالجزائر.

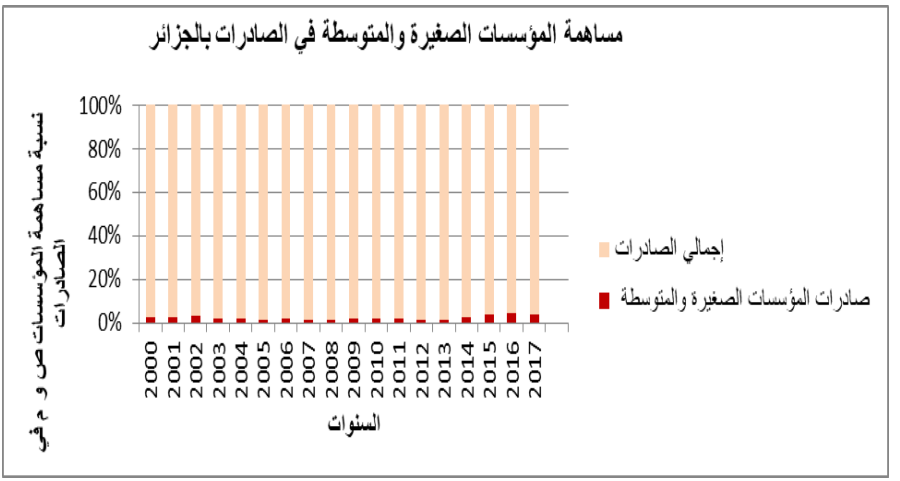

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للديوان الوطني للإحصاء وعلى تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004-2009- 2014-2017.

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي صادرات الجزائر من سنة إلى أخرى، حيث تارتا ترتفع وتارتا اخرى تنخفض، ويعود ذلك إلى وجود خلل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث نجد اغلبها تنتمي إلى قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وذلك مقابل ضعف كبير في الاستثمار في القطاعات المنتجة كقطاعي الصناعة والزراعة، والتي من الممكن تصدير منتجاتها للأسواق الدولية.

وعليه فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات لم تصل إلى الحد المرجو، حيث تعتبر ضئيلة مقارنة بدول الجوار وبالمبالغ التي صرفت من اجل تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص،كما تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات، وتسعى إلى توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء.

خاتمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث تؤدي اليوم دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة،على مستوى التشغيل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، الميزان التجاري، ومن هنا عكفت الجزائر على دعمها وتحفيزها لضمان استمراريتها.

النتائج:

- ساهم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18سنة 2001 في توفير بيئة تشريعية قاعدية محفزة لإعادة بعث نمو هذا قطاع والعمل على تطويره وانتشاره على نطاق جغرافي واسع في الجزائر
- شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بداية غير موفقة سببها التركيز على القطاع العام، غير أن تأثير العولمة والإنفتاح الإقتصادي حفز الحكومة على تركيز جهودها في سبيل ترقية وتنمية القطاع الخاص؛
- مع التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين السابقتين في الاقتصاد الجزائري، إلا أن توزيع هذه المؤسسات لم يكن عادلا بين القطاع الخاص (أكثر من 99 %) والقطاع العام (أقل من 1 %) وبين المناطق الجغرافية أيضا حيث قدرت في الشمال (69.59%) والهضاب العليا (21.98%) والجنوب (8.43%).
- سجلت آثارا متباينة على الأبعاد الاقتصادية للتنمية في الجزائر، حيث ساهم في إشباع العديد من الحاجات الأساسية بتواجده في جل القطاعات الاقتصادية، إلا أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحقق عدالة اقتصادية بين مختلف القطاعات الإقتصادية، حيث أثبت تواجده أكثر في قطاع الصناعة (50.31%) والبناء والأشغال العمومية (25.75 %).
- بالرغم من السياسات الحكومية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في دعم وترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لاتزال غير فعالة في توجهها، ولاتزال تواجه قيودا كثيرة في الجزائر
- تجاوب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزئيا مع الأبعاد الاجتماعية للتنمية ، حيث ساهم في توفير فرص الشغل وتحسين المستوى المعيشي خلال

الفترة 2011–2019 وهو ما يعطي فضاءً واسعا لإثبات القدرات الفردية وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للفرد لتحقيق التنمية

- تشير مختلف الإحصائيات المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المساهمة المقبولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال العمل على توفير مناصب عمل أكبر وتحسين مستوى المبادلات التجارية.

المراجع

1 يعقوب بن حدة، الآليات القانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، يوم 28 نوفمبر 2019، جامعة تيزي وزو، ص32

2 أحسن جميلة، عامر عامر أحمد، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 2، العدد1، جامعة مستغانم 2015 ، ص225.

3 وزارة الصناعة و المناجم. تقرير وزارة الصناعة و المناجم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. تاريخ الاسترداد 25–02–2020، من www.mdipi.gov.dz

4 Ministère de l’industrie et des mines, Direction des systèmes d’information et des statistiques, Bulletin d’information statistique de la PME(2012-2019)(n°22,n°24,n°26,n°28,n°30,n°32,n°36)

5 إيمان صحراوي، تقييم نشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، يوم 28نوفمبر 2019، جامعة تيزي وزو، ص13.

6 صالح محرز، بلال مشعلي، نحو تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية مستدامة، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد01، العدد1، مارس2019، ص27.